

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار

الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات، ياسين العبدالات، باسم المبيضين، عمر خليفات

المميز ز :-

وكيله المحامي

المميز ز ضده :-

الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٣/٨/١٢ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية الجنائية رقم (٢٠١٣/٢٥٦) تاريخ ٢٠١٣/٧/٢٨ والمتضمن تجريم المتهم بجناية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات ووضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة عشر سنوات وثمانية أشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز للأسباب التالية :-

١. أخطأ القرار المميز بالاعتماد على أقوال المشتكية والمأخوذة على سبيل الاستدلال (بدون حلف اليمين) لدى مدعي عام الزرقاء ولدى مدعي عام محكمة الجنايات الكبرى وذلك لعدم وجود قرينة قانونية تؤيدها سنداً لأحكام نص المادة (٢/١٥٨) من قانون أصول المحاكمات الجزائية وبالتالي لا يمكن الأخذ بأقوالها لعدم إدراكها .

٢. أخطأت المحكمة بعدم إحاطة علمها بكيدية الشكوى لا سيما أن هناك خلافات سابقة وشكوى كيدية سابقة نظرت لدى المحكمة ذاتها بالرقم (٢٠٠٨/٥١٨) تاريخ ٢٢/١٠/٢٠٠٩ موضوعها هتك العرض وقد صدر الحكم بإعلان براءة المتهم مما أسند إليه (محفوظ نسخة عنه في ملف النيابة) .

٣. أخطأت المحكمة بالتعويل على اعتراف المميز المكروه لدى حماية الأسرة بتاريخ ١٤/١٠/٢٠١٢ وباعترافه لدى مدعي عام الزرقاء إذعاناً تحت وطأة التهديد وضربه (ولدى المميز التقرير الطبي مرفقاً مع لائحة التمييز) وبالوقت ذاته لم تعول على إنكاره لما أسند إليه أمام مدعي عام محكمة الجنايات الكبرى وأمام هيئة المحكمة .

٤. أخطأت المحكمة ولم تأخذ بعين الاعتبار ما جاء في شهادة الدكتور على محاضر المحاكمة (ص٤) (وإن الكدمات ممكن أن تكون مفتعلة) وبالتالي يؤكد صحة دفع موكلي بكيدية الشكوى والشك يفسر لمصلحة المتهم .

٥. أخطأت المحكمة بالاعتماد على اعتراف المميز المكروه لدى حماية الأسرة ولم تراعى أن المحقق كان على علم بكافة تفاصيل القضية قبل التحقيق وهذا ما ورد على لسان الملازم محاضر المحاكمة (ص٧) بمناقشة وكيل الدفاع (وكانت عندي معلومات قبل ضبط إفادة المتهم عن موضوع الاعتداء على الطفلة موضوع هذه القضية وأنا كنت عارف شو اللي صار مع الفتاة ...) . وبالتالي يمكن أن يثير الشك بإجبار المتهم على سرد الوقائع المطابقة لأقوال المشتكية .

٦. أخطأت المحكمة بعدم مراعاة الأصول والقانون أثناء مناقشة شاهد النيابة العامة محاضر المحاكمة (ص١٠ و ص ١١) حيث إن المحكمة قامت بتجاوز صلاحيتها المناطة لها بالاستيضاح حول الوقائع الواردة بالشهادة مما حرم الدفاع من حقه بمناقشة النقاط الجديدة التي أثارها المتهم لتجريم المتهم بالتناوب فإن شهادته سماعية بعد فترة طويلة من الحادثة المزعومة وإن اجتهدات محكمة التمييز تواترت على عدم قانونية هذه الشهادة لا سيما أنها لا تنطبق عليها مفهوم الفترة الوجيزة .

٧. أخطأت المحكمة ولم تراعي كيدية الشكوى حيث إن الشكوى مقدمة بعد أكثر من عشرة أيام على الواقعة المزعومة (مع عدم التسليم) حيث إن شهادة الشاهدة لدى المدعي العام في ٢٠١٢/١٠/١٥ وقالت إنها قبل أسبوعين قامت بإرسال وفاء أي في ٢٠١٢/١٠/١ والتقرير الصادر عن الدكتور صادر بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٤ والذي يفيد أن الكدمات الموجودة هي حديثة فهذا يدل على افتعال الكدمات للنيل من المميز لوجود العداوات . وبالتناوب ، إن التقرير الطبي أثبت وجود كدمات على جسم المشتكية مع أن المشتكية بأقوالها لم تذكر أنه ضربها أو أنها تمنعت فكيف تشكلت هذه الكدمات وهذه دلالة على الكيدية .

٨. أخطأت المحكمة بالأخذ بعين الاعتبار بشهادة الشاهدة المتناقضة حيث ذكرت لدى مدعي عام الزرقاء (ص٣) (وقام بوضع قضيبه في فمها وكذلك قام بتمديدتها على التخت ورفع رجليها وأدخل قضيبه بمؤخرتها) بينما لدى المحكمة (ص١٢) (أخبرتني بأنه وضع قضيبه في فمها وأخبرتني بأنه كان يلعب عليها من قدام أي على فرجها بيده) . بالتالي فإن لا حجة مع التناقض وأن التناقض يوجب الترك مع الأخذ بعين الاعتبار إنها شهادة سماعية منقولة عن شهادة المشتكية غير مكتملة السن القانوني (على سبيل الاستدلال) وبالتناوب لكونها منقولة عنها بعد فترة ليست وجيزة .

٩. إن المميز لديه شهود دفاع جدد يثبتون براءته ويتمسك بالشهود الذين صرف النظر عنهم حيث إنه صرف النظر لكون وكيل الدفاع السابق قال إنهم لا يرغبون بالشهادة ولدى اتصالي بهم كوكيل حديث أفادوا بأنهم لا يعلمون أنهم طلبوا للشهادة أساساً وأنهم مستعدون للإدلاء بها (مرفق مع لائحة التمييز مرفقات موقعة من الشهود برغبتهم بذلك بالإضافة إلى صور هوياتهم) .

١٠. إن المميز لديه بيانات مستحدثة تثبت براءته وما وقع عليه من ظلم منها .

أ. شهود دفاع وهم زملاؤه في العمل لإثبات أنه كان على رأس عمله وقت الحادثة المزعومة .

ب. التقارير الطبية التي تثبت تعرضه للضرب المبرح في تاريخ ١٠/١٤ و ١٠/١٥ مما أجبره بالإكراه والإذعان بالاعتراف غير الصحيح .

ج. صور طبق الأصل لقضايا وأحكام تثبت وجود خلافات بين أشقاء زوجة المميز والمميز مما يثير الشكوك حول الكيدية .

د. سجل الدوام لدى الشركة التي يعمل لديها المميز تثبت أنه كان على رأس عمله وقت الحادثة المزعومة .

١١. إنني كوكيل دفاع أرغب بتقديم بيانات ومرافعة خطية تثبت براءة موكلي حرمت من تقديمها لتعيني في جلسة النطق بالحكم ، فلا يضير العدالة من إتاحة الفرصة للدفاع عن موكلي لإظهار براءته ، فالعدالة لا ترضى أن يظلم بريء .

بتاريخ ٢٠١٣/٨/٥ وبكتابه رقم (٢٠١٣/٤٩١) رفع نائب عام الجنايات الكبرى أوراق الدعوى رقم (٢٠١٣/٢٥٦) تاريخ ٢٠١٣/٧/٢٨ إلى محكمتنا سنداً لأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدياً أن الحكم الصادر بحق المتهم قد جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعةً وتسببياً وعقوبةً ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة (٢٧٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية طالباً تأييده .

بتاريخ ٢٠١٣/٨/١٩ وبكتابه رقم (١١٥٤/٢٠١٣/٤/٢) طلب مساعد رئيس النيابة العامة في مطالعته الخطية قبول التمييز شكلاً وردّه موضوعاً وتأييد القرار المميز .

الق رار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت وبقرارها رقم (٢٠١٣/١٢٩٨) قد أحالت المتهم ليحاكم لدى تلك المحكمة عن التهم التالية :-

١. جنائية هتك العرض طبقاً للمادة (٢٩٩) من قانون العقوبات وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته مكررة مرتين .

٢. جنائية الشروع بالاغتصاب طبقاً للمادتين (٢٩٢/٢ و ٧٠) من قانون العقوبات وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته مكررة مرتين .

٣. جنحة حجز الحرية طبقاً للمادة (٣٤٦) من قانون العقوبات .

٤. جنحة السكر المقرون بالشغب طبقاً للمادة (٣٩٠) من قانون العقوبات .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت حكماً برقم (٢٠١٣/٢٥٦) تاريخ ٢٠١٣/٧/٢٨ توصلت فيه إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :-

إن المجني عليها من مواليد ٢٠٠١/١٢/٢٧ وإنها تقيم لدى جدتها الشاهدة كون والدتها مطلقة ، وإن المتهم هو زوج عمه المجني عليها المدعوة

وفي صباح يوم ٢٠١٢/١٠/١٠ قامت الشاهدة باصطحاب المجني عليها إلى منزل المتهم حيث أبقته برفقة أبناء المتهم الصغار في المنزل وذهبت برفقة زوجة المتهم ابنتها خارج المنزل ، وقد انتهز المتهم فرصة وجود المجني عليها في منزله فقام باطلاعها على أفلام إباحية على جهاز

الكمبيوتر الخاص به ثم قام بأخذها إلى غرفة النوم وهناك شلح المتهم بنطلونه كما قام بتسليم المجني عليها ملابسها السفلية وحاول إدخال قضيبه المنتصب في مؤخرتها وعندما توجعت المجني عليها ولم يتمكن من ذلك قام بوضع الزيت على قضيبه وأدخله في مؤخرتها حتى استمنى على الأرض ،وفي مساء اليوم ذاته كرر المتهم فعلته مع المجني عليها وبالطريقة ذاتها بأن أدخل قضيبه المنتصب في مؤخرتها وقد قام المتهم في المرتين بوضع أصابع يده على فرج المجني عليها وإرغامها على لعق قضيبه وقد كان المتهم أيضاً متناولاً للمشروبات الكحولية .

وفي اليوم التالي أبلغت المجني عليها جدتها الشاهدة بما حصل معها فقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

وبتطبيق المحكمة للقانون على الواقعة التي قنعت بها قضت بما يلي :-

١. عملاً بالمادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة المتهم من جناية الشروع بالاغتصاب طبقاً لأحكام المادتين (٢٩٢ / ٢ و ٧٠) عقوبات وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته لعدم قيام الدليل القانوني والقاطع بحقه .
٢. عملاً بالمادة (١٧٨) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة المتهم من جنحة حجز الحرية خلافاً للمادة (٣٤٦) من قانون العقوبات لعدم قيام الدليل القانوني القاطع بحقه .

٣. عملاً بالمادة (١٧٨) من قانون أصول المحاكمات الجزائية عدم مسؤولية المتهم عن جنحة السكر المقرون بالشغب خلافاً لأحكام المادة (٣٩٠) عقوبات كون فعله لا يشكل جرماً ولا يستوجب عقاباً .

٤. عملاً بالمادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجناية هتك العرض طبقاً لأحكام المادة (٢٩٩) عقوبات وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته مكررة مرتين .

عطفاً على ما جاء بقرار التجريم وعملاً بالمادة (٢٩٩) من قانون العقوبات تقرر المحكمة الحكم على المجرم بالوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثماني سنوات والرسوم عن كل جناية من الجنائين محسوبة له مدة التوقيف .

وحيث إن المجرم هو زوج عمة المجني عليها وهو بالتالي من محارمها بالمعنى بالمقصود بالمادة (٢٩٥ / ١) من قانون العقوبات الأمر الذي يقتضي تشديد العقوبة بحقه بإضافة الثلث إليها عملاً بالمادة (٣٠٠) من قانون العقوبات بحيث تصبح عقوبته الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة عشر سنوات وثمانية أشهر والرسوم عن كل جناية من الجنائين محسوبة له مدة التوقيف .

وعملاً بالمادة (٧٢) عقوبات تقرر المحكمة تنفيذ إحدى هاتين العقوبتين بحقه وهي الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة عشر سنوات وثمانية أشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرتض المحكوم عليه بالقرار فطعن فيه تمييزاً .

كما رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف الدعوى وقرار الحكم الصادر فيها إلى محكمتنا سنداً لأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى .

وعن أسباب التمييز :-

بالنسبة للأسباب الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسابع والثامن :-

الدائرة حول الطعن في وزن البيانات وتقديرها وسلامة النتيجة التي انتهى إليها القرار المطعون فيه .

فمن استعراض أوراق الدعوى وبيناتها بصفته محكمتنا محكمة موضوع
سنداً لأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى يتبين أن الواقعة الثابتة
أن المجني عليها من مواليد ٢٧/١٢/٢٠٠١ وكانت تسكن
عند جدتها الشاهدة كون والدتها مطلقة وأن المتهم هو زوج
عمتها المدعوة وأنه صباح يوم ١٠/١٠/٢٠١٢ أخذت الشاهدة كفى
معها المجني عليها إلى منزل المتهم حيث تركتها برفقة أبناء المتهم الصغار في
المنزل وذهبت مع زوجة المتهم ابنتها خارج المنزل واستغل المتهم فرصة
وجود المجني عليها في منزله فقام باطلاعها على أفلام إباحية على جهاز الكمبيوتر
الخاص به وقام بأخذ الطفلة إلى غرفة نومه وقام بشلح بنطلونه وقام بتسليم المجني
عليها ملابسها السفلية وحاول إدخال قضيبه المنتصب في مؤخرتها فتوجعت ولم يتمكن
من إدخال قضيبه في مؤخرتها في البداية فقام بوضع الزيت على قضيبه وأدخله في
مؤخرتها حتى استمنى على الأرض وفي مساء اليوم نفسه كرر المتهم فعلته مع المجني
عليها وبالطريقة نفسها بحيث أدخل قضيبه في مؤخرتها كما قام المتهم في المرتين
بوضع أصابع يده على فرج المجني عليها وإرغامها على لعق قضيبه وكان متناولاً
للمشروبات الكحولية .

وقد قامت المجني عليها وفاء بإخبار جدتها الشاهدة
بذلك والدها وقد اعترف المتهم لدى حماية الأسرة وكما اعترف أيضاً أمام
المدعي العام .

وفي التطبيقات القانونية :-

١. بالنسبة لجناية هتك العرض المسندة للمتهم خلافاً لأحكام المادة (٢٩٩) عقوبات
وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته مكررة مرتين .

وجدت المحكمة أن ما قام به المتهم من أفعال مادية تجاه المجني عليها
تمثلت باصطحاب المجني عليها تمثلت باصطحاب المجني عليها
سنوات بتاريخ الحادثة إلى غرفة النوم ومن ثم قيامه بتسليمها ملابسها السفلية وقيامه
بخلع بنطلونه وكلسونه والتحسيس على فرج المجني عليها ومن ثم إدخال قضيبه
المنتصب في مؤخرتها وكذلك وضع قضيبه في فم المجني عليها وتكرار هذه الأفعال

مرتين وفي أوقات مختلفة وإن هذه الأفعال الصادرة عن المتهم قد استطالت إلى مواطن عفة المجني عليها وعورتها وخذشت عاطفة الحياء العرضي لديها التي يحرص سائر الناس على صونها وعدم التفريط بها ولا يدخرون وسعاً في الذود عنها ، وحيث إن المتهم هو زوج عمة المجني عليها وهو من محارمها بالمعنى المقصود بالمادة (١/٢٩٥) من قانون العقوبات فإن الأفعال الصادرة عن المتهم بحق المجني عليها تشكل بالتطبيق القانوني سائر أركان وعناصر جنائية هناك العرض طبقاً لأحكام المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته مكررة مرتين كما جاء بإسناد النيابة العامة .

٢. بالنسبة لجنائية الشروع بالاغتصاب المسندة للمتهم طبقاً للمادتين (٢/٢٩٢ و ٧٠) عقوبات وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته مكررة مرتين .

وجدت المحكمة أن الثابت لديها من وقائع تنحصر بقيام المتهم بالتحسيس على فرج المجني عليها وإدخال قضيبه المنتصب في مؤخرتها وتكرار هذه الأفعال مرتين ولم يثبت للمحكمة شروع المتهم باغتصاب المجني عليها .

فالطفلة المجني عليها ذكرت أن فعل المتهم اقتصر على وضع إصبعه على فرجها وإدخال قضيبه في مؤخرتها .

كذلك فإن الشاهد وهو والد الطفلة المجني عليها أكد في شهادته أمام المحكمة بأن ابنته الطفلة وفاء لم تذكر له بأن المتهم حاول إدخال قضيبه في فرجها من الأمام وأن المتهم كان يحيط يده من قدام أما قضيبه ما كان يحيطه من قدام وإنه كان يحيط قضيبه من وري على حد قول الشاهد وكذلك بالنسبة للشاهدة جدة الطفلة فإنها لم تأت على ذكر واقعة محاولة المتهم إدخال قضيبه في فرج المجني عليها في كافة مراحل الدعوى .

أما بالنسبة للتقرير الطبي المبرز ن/ ١ وشهادة الطبيب الشرعي الدكتور الذي تضمن وجود تكدم في منطقة العجان بلون أزرق فإن ذلك لا ينهض دليلاً على شروع المتهم باغتصاب المجني عليها ومحاولة إدخال قضيبه في

فرجها وحيث إن الثابت لمحکمتنا أن المتهم قد حاول إدخال قضيبه في دبر المجني عليها وإنه لم يتمكن من ذلك وإن المجني عليها أخذت تتوجع جراء ذلك وأن المتهم قام بوضع مادة الزيت على قضيبه وأدخله في دبر المجني عليها ونتج عن ذلك تقدم حلقى على فتحة الشرج بلون أزرق يحيط بفتحة الشرج مع تقدم في منطقة العجان بلون أزرق أيضاً فإن الاستنتاج المنطقي للتقدم والإزرقاق في منطقة العجان هو ناتج عن محاولة المتهم إدخال قضيبه في مؤخرة المجني عليها وليس في فرجها .

وبالتالي فإن النيابة العامة لم تقدم البينة القانونية القاطعة على شروع المتهم باغتصاب المجني عليها الطفلة وفاء مما يتوجب إعلان براءة المتهم من جناية الشروع بالاغتصاب المسندة إليه .

٣ - بالنسبة لجنة حجز الحرية المسندة للمتهم طبقاً للمادة ٣٤٦ من قانون العقوبات .

فتجد المحكمة بأن النيابة العامة لم تقدم الدليل على ارتكاب المتهم لهذه اللجنة المسندة إليه فالمجني عليها الطفلة وفاء لم تذكر في شهادتها في جميع مراحل الدعوى قيام المتهم بحجز حريتها بوجه غير مشروع بأي وقت من الأوقات وكذلك باقي شهود النيابة العامة لم يذكروا هذه الواقعة مطلقاً .

وأما ما ورد في إفادة المتهم لدى حماية الأسرة (....) قبل شهر رمضان بفترة وأثناء وجودي في البيت كانت وفاء في بيتنا وكانت مربوطة بواسطة جنزير في حمام غرفة النوم (....) فإن ذلك لا يعد اعترافاً من المتهم بجنة حجز الحرية المسندة إليه ذلك إن إفادة المتهم لم تتضمن قيامه بالذات بتربيط المجني عليها ومنعها من الخروج بل على العكس من ذلك فإن المجني عليها قد أكدت في أقوالها لدى حماية الأسرة بأن عمته هي من كانت تقوم بتربيطها بالجنزير من رقبتها عندما تطلع من المنزل خوفاً من هرب المجني عليها وإن المتهم كان يفك رباط المجني عليها بعد خروج عمته ويشربها عصير ليس شفقة بها وإنما حتى يعتدي عليها جنسياً على حد قولها الأمر الذي يترتب عليه وجوب إعلان براءة المتهم من جنة حجز الحرية المسندة إليه .

٤- بالنسبة لجنحة السكر المقرون بالشغب المسندة للمتهم خلافاً للمادة (٣٩٠) عقوبات .

فتجد المحكمة إن تناول المتهم للمشروبات الكحولية داخل منزله دون أن يثبت من البينة المقدمة من قبل النيابة العامة أن المتهم تصرف تصرفاً مقروناً بالشغب وإزعاج الناس كما تقضي بذلك المادة (٣٩٠) من قانون العقوبات لا يشكل جرمًا ولا يستوجب عقاباً ذلك لأن المادة المذكورة لا تعاقب على تناول المشروبات الكحولية وإنما العقاب ينصب على التصرف المقرون بالشغب .

وبذلك تكون محكمة الجنايات الكبرى قد أصابت فيما توصلت إليه من وقائع وتطبيقات قانونية الأمر الذي يتعين معه رد هذه الأسباب .

ورداً على السبب السادس من أسباب التمييز :-

الذي ينعي فيه المميز على أن المحكمة قامت بتجاوز صلاحيتها وأنها حرمت الدفاع من حقه في المناقشة .

وبالرجوع إلى محضر المحاكمة وإلى جلسة ٢٣/٤/٢٠١٣ نجد إن المحكمة قد استمعت إلى شهادة شاهد النيابة العامة

ثم ناقش وكيل الدفاع الشاهد حيث أجابه بأن ابنتي حسب معرفتي صادقة ، ثم سألت المحكمة المدعي العام فيما إذا كان يرغب بمناقشة الشاهد فأجابها لا مناقشة للشاهد ، وبعد ذلك أخذت المحكمة بالاستيضاح من الشاهد .

وعليه فإن محكمة الجنايات الكبرى قد طبقت الأصول القانونية عند مناقشتها للشاهد وإنها لم تتجاوز صلاحياتها وإنها لم تحرم الدفاع من حقه في المناقشة .

وبالتالي فإن هذا السبب لا يرد على القرار المميز ولا ينال منه الأمر الذي يتعين معه رده .

ورداً على الأسباب التاسع والعاشر والحادي عشر من أسباب التمييز

التي ينعى فيها المميز على المحكمة حرمانه من تقديم الشهود والبيئة الدفاعية ورجوع محكمتنا لمحاضر الدعوى نجد إنه وفي جلسة ٢٠١٣/٧/٩ ذكر محامي الدفاع عن المتهم للمحكمة بأنه لا يوجد لدى موكله أية بيئة دفاعية وبالتالي لا مجال بعد ذلك للقول بأن المتهم لديه بيئة دفاعية جديدة وبالتالي فإن هذه الأسباب لا ترد على القرار المميز ولا تنال منه الأمر الذي يستوجب ردها .

وأما عن كون الحكم مميزاً بحكم القانون قد احتوى ردنا على أسباب التمييز المقدم من المحكوم عليه ما يكفي للرد عليه تحاشياً للتكرار .

وعليه فإن القرار المطعون فيه جاء مستوفياً لشروطه القانونية واقعةً وتسبباً وعقوبةً ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه المنصوص عليها في المادة (٢٧٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية مما يتعين تأييده .

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه .

قراراً صدر بتاريخ ١٩ جمادى الأولى ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٠١٤/٣/٢٠ م.

عضو _____
عضو _____
عضو _____
القاضي المتريث _____
رئيس الديوان _____
دقيق / غ . ع _____